

بحرف متبع فتقولنا تال جنس وبحرف خرج بقية التتابع وهو  
 فصل اول وسبق فصل ثان خرج عطف اليه ان اذا كانت  
 بحرف نحو مررت بنفسن اي اسد فانه وان كان بحرف الا انه  
 بحرف غير متبع فصدق التعريف على عطف النسف وقد مثل  
 له الناظم بقوله كاحصص بود وتنا من صدق فتتابع  
 بود بالواو وهي حرف متبع فالعطف مطلقا بواو  
 فانما علم ان خروج العطف على تسين ما يتحرك في  
 الحكم وذلك ستة وهي الواو والفاء وحى وى وام واو  
 وما يتحرك في اللفظ فعدد دون العني وذلك ثلاثة وهي  
 بل ولا ولكن فانما انما ظم للقسم الاول وهو ما يتحرك  
 في اللفظ والمعني بقوله فالعطف مطلقا بل لفظا وحكما  
 بواو نحو جاز زيد وعمرو وى نحو جاز زيد وعمرو والفاء  
 نحو جاز زيد وعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى الساة وام  
 نحو عندك زيد ام عمرو واو نحو جاز زيد وعمرو وانصب  
 لفظ الزهك في شروع في القسم الثاني وهو ما يتحرك  
 في اللفظ وهو بل نحو جاز زيد بل عمرو ولا نحو جاز زيد  
 لا عمرو ولكن نحو لم يبه امره لكن طلا بفتح الطاء وهو  
 ولد البقر الوحشي فاعطف بواو لا حقا او سابقا  
 انما افرغ من حكم حروف العطف شرع يتكلم على  
 بما فيها فانما ان الواو لا تفيد الترتيب ولا عكسه  
 ولا المصاحبة بل هي كطلة الجمع فيعطف بها اللك حق نحو  
 ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم واسحقا نوحا كذا يوسى  
 ايكدا والذين من قبلك والمصاحب نحو فابنياه وامحاب

السنينة

السنينة واخصص بها عطف الذي لا يعني متبوعه  
 انما ان الواو اختصت من بين حروف العطف بانها  
 يعطف بها الذي لا يعني متبوعه اي ان الذي لا يعني  
 بالمعطوف عليه نحو اصطف هذا ابني واخصص زيد  
 وعمرو والفاء للترتيب انما افرغ من معنى  
 الواو شرع يتكلم على معنى الفاء وى ان الفاء  
 تفيد الترتيب بانفعال من غير تراخ ومهله وهو المراد  
 بالتحقيب كذا خلق فسوي وى تفيد الترتيب بانفعال  
 من تراخ ومهله نحو وانه خلقكم من تراب ثم من  
 نطفة واخصص بفا عطف على ما ليس صلة امر  
 اي ان الفاء اختصت من بين حروف العطف بكونها  
 تصح ما لا يصلح ان يكون صلة لملوه عن الضمير  
 على ما يصلح ان يكون صلة لا استعمال على الخبر نحو الذي  
 يصير فيضب زيد الزباب واعترض على الناظر بان  
 الفاء كما اختصت بصفة الذي لا يصلح ان يكون صلة على  
 ما يصلح كذلك اختصت بصفة ما يصلح على ما لا يصلح  
 نحو الذي يقوم اخوك فيضب هو زيد فكان الاول  
 ان يعبر لا عبرة التسهيل بقوله وتنفرد الفاء بتسوية  
 الاكتفاء بغير واحد فيما تضمنت جملتين من صلة او صفة  
 او خبر بعضها على اعطفا على كل از بعنا بضمير  
 مقدم لا عطف وى متعلقا بالعطف وعلى كل متعلق  
 بالعطف ايضا ولانانية ويكون فصل مضارع والاحرف  
 لتشتا وغاية خبر يكون ولهما ضمير وان الذي مضار اليه